لغويٌّ مجهولٌ في القرن السادس الهجريّ

ابن التين الصفاقسي (611هـ) وآراؤه في اللغة والنحو

أ.د. عاطف عبد العزيز معوض عيد*
atefzez@gmail.com

الملخص:

يميط هذا البحث اللثام عن لغويّ تونسي مجهول، هو الإمام عبد الواحد بن عمر بن ثابت بن التين الصفاقسي (611هـ)، ويحاول تتبع الآراء الخاصة به في اللغة والنحو والتصريف، التي نثرها في شرحه لصحيح البخاري، الموسوم بـ(المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح)، وهو شرح كبير -لا يزال جزء كبير منه مخطوطًا- شرح فيه ابن التين صحيح البخاري، وأفادت منه الشروح التي جاءت بعده، بما فيها الشرح الأبرز لابن حجر العسقلاني (852هـ/1449م). وتأسيسًا عليه فإن هذا البحث يسلك مسلكًا بينيًا، بين علوم اللغة والنحو من ناحية، وعلم الحديث من ناحية أخرى، فيكشف عن شخصية هذا اللغوي المجهول، ويجمع الآراء اللغوية والنحوية والتصريفية له، من خلال تقصي وتتبع آرائه وإشاراته وتعليقاته وتعقيباته على القضايا اللغوية والنحوية التي دلل بها على شرحه لصحيح البخاري، موضحًا موقف ابن التين من تلك القضايا، كما يحاول رسم صورة لهذا اللغوي الذي طوته صحائف النسيان، ويحاول ما استطاع أن يجمع هذه الآراء ويصنفها.

الكلمات المفتاحية: ابن التين الصفاقسي، المخبر الفصيح، آراؤه اللغوية، آراؤه النحوية، آراؤه التصريفية.

* أستاذ اللغة والنحو - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد - جمهورية مصر العربية- معار للمملكة العربية السعودية - جامعة نجران - كلية العلوم والآداب بشرورة - قسم اللغة العربية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Unknown Linguist in the 6th Century AH

Ibn Al-Teen Al-Sifaqsi (611 AH) and his Views on Language and Grammar

Prof. Atef Abdel Aziz Moawad Eid*

atefzez@gmail.com

Abstract:

This paper discloses an unknown Tunisian linguist, that is Imam Abdulwahid bin Omer bin Thabit bin Al-Teen Al-Safagasi (611 AH). It attempts to trace his particular views on language and grammar. Those views were spread by Imam Al-teen in his interpretation of Saheeh Al-Bukhari entitled (*Al-Jame'a Eloquent Informer of the Benefits of Musnad Al-Bukhari Al-Saheeh*). It is a large interpretation; a big part of it is still a manuscript, in which Ibn Al-Teen interpreted Saheeh Al-Bukhari. Other interpretations, which came later, benefited from it, including the outstanding interpretation of Ibn Hajar Al-Asgalani (852 AH / 1449 AD). Accordingly, this paper follows in-between trend, between language and grammar sciences, on one hand, and *Hadith* science, on the other. It discloses the personality of this unknown linguist and collects his linguistic views through tracing his opinions, indications, comments about the linguistic issues used as evidence of his interpretation of *Saheeh Al-Bukhari*, showing Ibn Al-Teen position towards language and grammar issues. It also attempts to draw a picture of this linguist who had been folded by pages of forgetfulness.

Key Words: Ibn Al-Teen Al-Sifaqsi, Eloquent Informer, Linguistic Views, Grammar Views, Morphological Views.

*Professor of Language & Syntax, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, The New Valley University, Egypt.

الإطار العام:

1- موضوع البحث

يميط هذا البحث اللثام عن لغويّ تونسي مجهول، هو الإمام عبد الواحد بن عمر بن ثابت بن التين الصفاقسي(611هـ)، ويحاول تتبع الآراء الخاصة به في اللغة والنحو، التي نثرها في شرحه لصحيح البخاري، الموسوم بـ(المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح)، وهو شرح كبير، شرح فيه ابن التين صحيح البخاري، وأفادت منه الشروح التي جاءت بعده، بما فيها الشرح الأبرز لابن حجر العسقلاني (852هـ/1449م).

نعم هو لغويٌّ مجهول لأن أهل الاختصاص في علوم اللغة والنحو لا يعرفون عنه وعن آرائه الشيء الكثير، أما شراح الحديث فيعرفونه جيدًا؛ نظرًا لارتباط اسمه بأصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل وهو صحيح البخاري، وكما لا يخفى أن شارح الحديث النبوي الشريف بصفة عامة، وصحيح الإمام البخاري بصفة خاصة، يحتاج للنقل عن أهل التخصص في اللغة والنحو؛ لشرح لفظ أو إعراب مشكل، وهو في هذا قد يصرح بمصدره، وقد لا يصرح، وينقل عن سيبويه والفراء والفارسي وغيرهم، وتجده بارعًا في إلمامه بالمدارس المعجمية المختلفة فيحيل إلى الفارسي والجوهري وغيرهما، ويدرك لغات العرب ولهجاتهم، ويشير إلى اللغات الواردة عن الكسائي، ولا يعني هذا أنه ناقل لآراء غيره فقط، إنما الإبداع من سماته، فيوافق ويرفض، ويضيف ويستنتج، ويستقل بوجهة هو موليها لا يمليها عليه أحد، ويربط بين رأيه وشرحه للحديث، منطلقًا من سياق الحديث تارة، والقواعد اللغوية تارة أخرى.

وقد تجلت الآراء اللغوية والنحوية للإمام ابن التين الصفاقسي في شرحه لصحيح البخاري في اهتمامه الواضح بالجوانب اللغوية مثل إعراب الألفاظ وبيان الوجوه الجائزة، والنقل عن النحاة، وذكر لغات العرب، وضبط الألفاظ، وبيان الفصيح من الألفاظ، وشرح الغريب، وحكاية الخلاف في مذاهب النحاة، وغير ذلك من القضايا التي يتناولها هذا البحث.

إن شرح الصفاقسي سالف الذكر لا يزال جزء كبير منه مخطوطًا، وما حُقق منه عبارة عن أجزاء متناثرة في رسالتين أكاديميتين، إحداهما بمصر، والأخرى بالمملكة العربية السعودية، ولم تعتمد الرسالتان جميع نسخ المخطوط لكتاب المخبر الفصيح خلال التحقيق، وقد وجدنا الكثير من تلك الآراء قد ذكرها شراح الحديث، وقد اعتمد عليها ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري، والعيني في عمدة القاري، وكذلك تحفة الأحوذي وغيرها من كتب شروح الحديث، وتلكم المصادر ستكون الرافد لجمع مادة هذا البحث؛ نظرًا لعدم وجود تحقيق كامل وشامل لشرحه على صحيح البخاري.

وتأسيسًا عليه فإن هذا البحث يسلك مسلكًا بينيًا، بين علوم اللغة والنحو من ناحية، وعلم الحديث من ناحية أخرى، فيكشف عن شخصية هذا اللغوي المجهول، ويجمع ما يتسنى له من الآراء اللغوية والنحوية والتصريفية، وذلك من خلال تقصي وتتبع آرائه وإشاراته وتعليقاته وتعقباته على القضايا اللغوية والنحوية التي دلل بها على شرحه لصحيح البخاري، موضحًا موقف ابن التين منها، وكذلك يحاول رسم صورة لهذا اللغوي الذي طوته صحائف النسيان، ويحاول -ما استطاع إلى ذلك- أن يجمع هذه الآراء ويصنفها لعلها تكون بداية لعمل كبير عن الاتجاهات اللغوية والنحوية في تونس.

2- تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

من هو ابن التين الصفاقسي؟ وما الآراء اللغوية والنحوية والتصريفية التي نثرها في شرحه للبخاري؟ وكيف كان تعامله مع آراء النحاة واللغويين؟ وهل كان لهذه الآراء دور في شرح وفهم الحديث؟ ومن الذين نقل عنهم في مجال اللغة والنحو؟ وما مذهبه النحوي؟

3- أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب الموجبة لدراسة هذا الموضوع ما يلي:

أولًا: البحث متعلق بإمام من شراح الحديث قد يكون مشهورًا لدى المتخصصين في الحديث، أما كونه إمامًا في اللغة والنحو، فلا أظن أن الباحثين يعرفونه من هذه الزاوية، وعليه

فقد كان هذا دافعًا للبحث عنه وجمع آرائه وتصنيفها، فضلًا عن كونه من علماء القرن السادس الهجري، وهذه نقطة أخرى تضاف لسبب اختياره.

ثانيًا: يُعدُّ شرح الإمام ابن التين الموسوم بـ(المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح) من أسبق وأفضل شروح صحيح البخاري كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم، وإلى تاريخ كتابة هذا البحث لم يأخذ حقه من التحقيق والدراسة سواء في الحديث أم في الفقه أم في اللغة والنحو.

ثالثًا: أن الشرح قد تناول مسائل متنوعة في شتى فروع اللغة، أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعجمها، ودلالتها، وكذلك مذاهب أهل اللغة، والغريب.

4- أهداف البحث

أولًا: الكشف عن لغوي تونسي مجهول من علماء القرن السادس الهجري، وإظهار مكانته اللغوية.

ثانيًا: إلقاء الضوء على (المخبر الفصيح)، وأهميته في مجال اللغة والنحو.

ثالثًا: الكشف عن منهجية الطرح في الشرح، وطريقة عرض الإمام ابن التين لآراء النحاة والتعامل مع نصوصهم وآرائهم بقبولها أو رفضها.

رابعًا: بيان قيمة الشرح في الدرس اللغوي والنحوي من زاوية، ومن زاوية أخرى بيان شرح ابن التين للغريب الذي يرد في الحديث اعتمادًا على المعجمات العربية المختلفة.

5- منهج البحث

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الموضوع، فجمعت الآراء اللغوية والنحوية من خلال شروح الحديث، وصنفت كل ذلك إلى مسائل لغوية، وأخرى نحوية، وثالثة صرفية، ثم بينت رأي الإمام ابن التين في ذلك، وكان منهجي يسير وفق الخطوات التالية في كل مسألة من مسائل البحث:

1. جمع واستقراء الآراء اللغوية والنحوية والتصريفية للإمام ابن التين من خلال عمدة القاري، وفتح الباري، وتحفة الأحوذي، وإرشاد الساري، وغيرها.

2. تحليل هذه الآراء والوقوف على حقيقتها، ومقارنة بعضها ببعض، ونقد ما يحتاج منها إلى نقد، وبيان موقف النحاة القدامى منها.

6- الدراسات السابقة

لم أجد دراسة كشفت عن هذا اللغوي المجهول وتعقبت الآراء اللغوية والنحوية والتصريفية له من خلال شروح البخاري، وقد كان هذا دافعًا للكشف عنه وجمع الآراء اللغوية والنحوية له.

7- المادة عينة الدراسة

نظرًا لعدم توفر تحقيق كامل لشرح الإمام ابن التين الصفاقسي الموسوم بـ(المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري) فقد اعتمدت على كتب شروح الحديث التي نقلت الآراء اللغوية والنحوية للإمام ابن التين، ومنها فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني (852هـ)، وفتح السلام شرح عمدة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، لمحمَّد الخَضِر بن سيد الجكني الشنقيطي (ت: 1354هـ)، والفجر الساطع على الصحيح الجامع، لمحمد الفضيل بن الفاطمي الإدريسي الشبيهي، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبرهان الدين الزركشي (794هـ)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ).

8- خطة البحث

تحقيقًا لأهدافه، انتظم البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على: مشكلة البحث وتساؤلاته، وحدوده، وأهميته، وأسباب الاختيار، والأهداف، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن التين الصفاقسي.

المبحث الثاني: البنية اللفظية والمعجم عند الإمام ابن التين الصفاقسي.

المبحث الثالث: الآراء النحوية للإمام ابن التين الصفاقسي.

المبحث الرابع: الآراء الصرفية للإمام ابن التين الصفاقسي.

الخاتمة: وتشتمل على أبرز النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن التين الصفاقسي

هو أبو محمَّد، وأبو عمرو، عبد الواحد بن ثابت المعروف بابن التين الصفاقسي، الشيخ الإمام العلامة الهمام المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر، توفي سنة 611هـ [1214م] بصفاقس[1]، وقبره بها معروف [2]، هكذا يشار إليه في المصادر[3]، له شرح على البخاري مشهور سماه المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري، ينقل في شرحه عن أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، وعن هذا الشرح ينقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ونقل عنه الزركشي في «التنقيح»[4].

وقد ذكر محمود مقديش أن ابن التين من مشايخ صفاقس المشهورين، ووصفه بشارح البخاري، وذكر أن شهرته تغني عن التّعريف بفضله، وشرحه مشهور[5]، وهو مالكي المذهب[6]، واكتفى بعض مؤرخي الطبقات بالإشارة إلى حقبته، دون تعيين، مثل التنبكتي (-1036هـ/1627م) في نيل الابتهاج [7].

وقد أجمعت التراجم على أنه توفي بمسقط رأسه صفاقس سنة 611هـ الموافق 1214-1215م [8]، وعلى قبره قبة مستطيلة على شكل خاص، وقبره مشهور، ومزار أمام ضريح الإمام

اللخمي[9]، وبعض المؤرخين ذكر أنه لم يقف على ترجمة له، لكن شرحه موجود ومنتشر[10]، وذكر صاحب كتاب العمر قوله: "لم نر من أصحاب الطبقات من ترجم له، لكن تأليفه يدل دلالة قطعية على سعة اطلاعه، والذي يفهم من أخباره أنه سافر من بلده صفاقس إلى المشرق بنية الحج، وزار مصر والشام، ثم رجع إلى مسقط رأسه حيث توفي"[11].

لكل ما سبق فهو لغويٌ مجهول، لم يلق حظه من الاهتمام والعناية وإبراز الدور الذي نهض به في مجال اللغة والنحو والتصريف.

أما شرحه المخبر الفصيح فقد أثبته له طائفة كبيرة من العلماء، فضلًا عن اتفاق مؤرخي الطبقات والتراجم على أن لابن التين مؤلفًا كبيرًا شرح فيه صحيح البخاري، وأثر في الشروح التي جاءت بعده، وأفادت منه، ومن الذين أثبتوا ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون، حيث أشار إلى شرح الإمام عبد الواحد ابن التين -بالتاء المثناة ثم بالياء- السفاقسي[12].

وقد انحصرت العناوين لهذا الشرح في خمسة، يقف وراء اختلافها عامل التحريف بين الحاء والخاء، وهذه العناوين هي:

1- المحبَّر الفصيح في شرح البخاري الصحيح[13].

٢- المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح[14].

٣- المخبر الفصيح عن فوائد مسند البخاري الصحيح[15].

4- المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح[16].

5- الخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح، وهذا العنوان الذي اختاره حسن حسني عبد الوهاب من نسخته التي يملكها، قال: "وكله محرف عما هو مثبت، وهو منقول من الورقة الأولى من مخطوط الكتاب"[17].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن التين ينقل في شرحه عن علماء اللغة مثل ابن فارس والجوهري، ويذكر مذاهب النحاة، وينقل عنهم من مثل سيبويه والكسائي، وقد عده صاحب كتاب العمر من أكمل الشروح، يقول: "بمراجعة المصنف يظهر أنه من أكمل الشروح وأوفاها بالغرض من اللغة والحديث وتصرفه في تطبيق أصول الفقه على الفروع، مع اعتناء كامل باللغة والأحكام المتفرعة على الأحاديث الواردة في الأصل"[18].

وقد أفاد منه العلماء في الجوانب اللغوية من بعده مثل الزركشي (-794هـ/1392م) في التنقيح، أو البدر الدماميني (-827هـ/1424م) في المصابيح، وابن مالك (672هـ/1274م) في شواهد التوضيح[19].

إن ما تقدم هو كل ما ذكرته كتب التراجم عن هذا العالم الموسوعي، ووقفتُ عليه، وهو يعكس لنا بوضوح اقتضاب الحديث عنه وعن شرحه وشيوخه وطلابه وغير ذلك، ولا يوجد تفسير لهذا الأمر غير أن من العلماء من لم ينل حقه من تسليط الضوء عليه، وقد يقف وراء ذلك بُعد العالِم عن دائرة الضوء، أو انزواء بعض الشخصيات في محراب العلم، أو تواضع العلماء أو غير ذلك من الظروف السياسية والاجتماعية للدولة التي نشأ فيها.

المبحث الثاني: البنية اللفظية والمعجم عند الإمام ابن التين الصفاقسي

المخبر الفصيح أثر مكتنز بالمادة اللغوية الثرية بفضل حذق مؤلفه للعربية واطلاعه على مذاهب اللغويين وأقوال أهل اللغة، وهو الأمر الذي جعل أبرز شراح البخاري ينقلون عنه؛ لثراء مادته اللغوية في الرسم والشكل والنحو والإعراب، ويعد ابن التين من المهتمين ببنية وضبط اللفظ، والنقل عن علماء المعجمات العربية أمثال ابن فارس والجوهري وغيرهما، ويبدو ذلك من خلال شرحه للأحاديث أو نقله أو تعليقه، ويمكن الإشارة إلى المسائل التالية فيما يتعلق ببنية الألفاظ والمعجم:

أولًا: ضبط السين في كلمة (وسط)

أشار ابن التين إلى أن الاختلاف في مبنى الكلمة يؤدي إلى اختلاف المعنى، وأن ضبط أحد أحرف الكلمة يتبعه بالضرورة معنى مختلف تمامًا، من ذلك كلمة (وسط) بتحريك عين الكلمة أو تسكينها، وذلك خلال شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ وَسَطَهَا»[20].

في هذا الحديث ضبط ابن التين كلمة (وسَطها) بفتح السين، وضبطه غيره بالسكون، وفيه رواية للكُشميهني: "فقام عند وَسَطِها"[21]، فمن اختار الفتح يقول إنه اسم، ومن اختار السكون يقول إنه ظرف، ولا يقال بالسكون إلا في متفرق الأجزاء كالناس والدواب، وبالفتح فيما كان متصل الأجزاء كالدار، وهو أن الإمام يقوم من المرأة حال الصلاة عليها بمحاذاة وسطها.

ومصدر هذا الاختلاف وترجيح ابن التين للفتح يأتي من قبيل أن بناء (وسط) باب الواو والسين وما يثلثهما، فالواو والسين والطاء: بناء صحيح يدل على العدل والنصف، وأعدل الشيء أوسطه ووسطه، قال الله عز وجل: {وكذلك جعلناكم أمة وسطا} [البقرة: 143]، ويقولون: ضربت وسَط رأسه بفتح السين، ووسْط القوم بسكونها، وهو أوسطهم حسبًا، إذا كان في واسطة قومه وأرفعهم محلًا[22].

ولم يكن اختيار ابن التين لفتح عين الكلمة هنا محض الصدفة أو ضربًا من العبث، لكنه أدرك أن كل ما يصلح فيه (بَيْن) فهو بالسكون، وما لا يصلح فيه (بَيْن) فهو بالفتح، وأن الْوَسْطُ بِالسُّكُونِ يقال فيما كان متفرق الأجزاء غير متصل، كالناس والدواب، وغير ذلك، فإذا كان متصل الأجزاء كالدار والرأس فهو بالفتح، وتقول: جلست (وسْط) القوم بالتسكين لأنه ظرف، وجلست في (وسَط) الدار بالتحريك لأنه اسم[23].

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن سياق الحديث هنا لا يحتمل كون كلمة (وسْطها) بالسكون، رغم أن هناك رواية بتسكين عين الكلمة؛ ذلك أن الحديث ورد في أم كعب الأنصارية

(ماتت في بطن): بسبب وضع حملها، وقيل بسبب مرض أصابها في بطنها، (فقام وسطها): وقف في الصلاة عليها محاذيًا لوسطها، واعتمادًا على هذا الخلاف في التحريك والتسكين وقع الخلاف بين الفقهاء في موضع قيام الإمام على صلاة جنازة المرأة[24].

ثانيًا: ضبط الواو في كلمة(الوحدة)

يشير ابن التين إلى ضبط الواو في كلمة (الوحدة) في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ"[25].

قال ابن التين: الوحدة، ضبطت بفتح الواو وكسرها، وأنكر بعض أهل اللغة الكسر، وقال ابن قرقول: وحدك، منصوب بكل حال عند أهل الكوفة على الظرف، وعند البصريين على المصدر[26]، أي: توحد وحده، قال: وكسرته العرب في ثلاثة مواضع: عُيَيْر وَحْدِه، وجُحَيْشُ وَحْدِه، ونسيج وَحْدِه [27]، وعن أبي علي: رجيل وحده، وَوحِد -بكسر الحاء وضمها، وللأنثى وحدة ووحدة، ووحد بكسر الحاء وضمها، وعن كراع: الوحد الذي ينزل وحده[28]، ولا يجوزُ في (وحده) الرفعُ، ولا الخفضُ، إلا ألفاظًا شاذَّة، لا يُقاس عليها، وهو عُيَيْرُ وحدِهِ، وجُحَيْشُ وحدِهِ.

وقد جعل الحريري البصري أن عدم التفرقة بين الوحدة بالفتح والخفض من الأوهام، فقد أشار إلى أنه من الوهم عدم التفرقة بَين الْوَحدَة (بِفَتْح الْوَاو) والوِحدة (بخفضها) فَيَقُولُونَ: الْوَحدَة الْعَرَبيَّة ويعنون انصهار الدول الْعَرَبيَّة فِي دولة وَاحِدَة، فيوهمون، لِأَن الْوَحدَة (بِالْفَتْح) تَعْنِي الِانْفِرَاد، بَيْنَمَا الْوِحدَة (بالخفض) تَعْنِي الارتباط والانصهار وَجمع الْأَجْزَاء، وعَلى هَذَا تكون الْوَحدَة من الِانْفِرَاد، وَتَكون الْوِحدَة من الِاتِّحَاد[29].

ثالثًا: ضبط الحاء في كلمة (رحبة)، والراء في كلمة (الفرق)

جوز ابن التين في لفظ (رحبة) إسكان الحاء وفتحها على مقتضى نقل الجوهري في الصحاح[30]، وذلك خلال شرحه لما رواه البخاري: (شَهِدْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ

قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ، فِي رَحَبَةِ الْكُوفَةِ)[31]، ورجح كذلك تسكين الراء في كلمة (الفرْق) من قول النبي صلى الله عليه وسلم، عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرْق[32].

إن قول ابن التين بالتسكين والفتح في حاء كلمة (الرحبة) يوافق ما جاء عن اللغويين من أصحاب المعجمات العربية، وكذلك النحاة، فالرحب بالضم: السعة، تقول: فلان رحب الصدر، والرحب بالفتح: الواسع، تقول بلد رحب وأرض رحبة، وقد رحبت بالضم ترحب رحبًا ورحابة، وقولهم: مرحبًا وأهلًا، أي أتيت سعة، وأتيت أهلًا فاستأنس ولا تستوحش[33]، وإنما سميت الرَّحبة رَحبة لاتّساعها، وقالَ الفَرَّاءُ: مرحبًا وأَهلًا وسهلًا حروف وُضِعت في موضع المصدر؛ يذهب الفَرَّاءُ إلى أَنّ التأويل رَحَّب الله بك ترحيبًا، وأَهّلك الله تأهيلًا، وسهّل أَمورك تسهيلًا؛ فأَقيمت الأَسماء مقام المصادر[34].

وقد فصل سيبويه القول في ذلك، بقوله: "أما ما كان فعلة فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فعلةٍ وذلك قولك: رحبةٌ ورحباتٌ ورحابٌ، ورقبةٌ ورقباتٌ ورقابٌ"[35].

وذكر ابن يعيش أن وزن "فَعَلة" بالتحريك، يجمع في القلة بالتاء، وفي الكثرة على "فعال"، قالوا: "رقبة"، و"رقبات"، و"رقاب"، و"رحبة"، و"رحبات"، و"رحاب"، و"الرحبة": ساحة المسجد وغيره بتحريك الحاء، وحكى أبو زيد: "رحْبة"، بالسكون[36].

أما كلمة (الفرَق)، بفتح الراء، فقاله القتني وغيره، وقال النووي: هو الأفصح، وقال ابن التين بتسكين الراء، وحكى ذلك عن أبي زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة، وعن ثعلب: الفرق بالفتح، والمحدثون يسكنونه، وكلام العرب بالفتح، وقال ابن الأثير: الفرق بالفتح، ستة عشر رطلًا، وبالإسكان مائة وعشرون رطلًا، وقال الجوهري: الفرق مكيال معروف بالمدينة هو ستة عشر رطلًا، وقال أبو زيد الأنصاري إسكان الراء جائز، وهو لغة فيه، وهو مقدار ثلاثة أصوع ستة عشر رطلًا عند أهل الحجاز، قال الحافظ: وهو غريب[37]، وروويناه بفتحها، وجوز بعضهم الأمرين،

قال النووي: الفتح أفصح وأشهر، وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب، قال: وليس كما قال، بل هما لغتان، قال: فغلب الفَرَق بفتح الراء، والمحدثون يسكِّنونه[38]، وفي كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، قال ابن التين: الفَرْق بسكون الراء، ورويناه بفتحها، وقال القُتَيْبي: هو بالفتح[39].

ويبدو أن الإمام ابن التين قد أدرك أن الكلمة فيها التسكين والفتح، ولعله كان على علم بالاختلاف بين المحدّثين وأهل اللغة، قال أبو منصور: والمحدّثون يقولون الفرَق، وكلام العرب: الفرْق[40]، وهو من الغريب[41].

رابعًا: القول في ضبط ومعنى كلمة (الرطانة)

الرطانة: كلام العجم، قال صاحب الأفعال: يقال: رطن رطانة إذا تكلم بكلام العجم[42]، وقال ابن التين: هي كلام لا يفهم، وخص بذلك كلام العجم، وعبارة "الصحاح" الرَّطانة، بفتح الراء وتشديدها، الكلام بالعجمية[43]، تقول: رطنت له بكلام وراطنت إذا كلمته بها، وتراطن القوم فيما بينهم[44].

قال الخليل بن أحمد: رطن، الرَّطانةُ: تَكَلُّم الأَعْجميّة، تقول: رأيتهما يَتَراطنانِ، وهو كلّ كلامٍ لا تَفْهَمُهُ العرب[45]، وقد أشار ابن دريد إلى أن (رطن) من وجوهها: الرطن والرطانة من قولهم: تراطن القوم بينهم، إذا تكلموا بكلام غير مفهوم بلغتهم، وأكثر ما يخص بذلك العجم والروم[46]، وقال صاحب ديوان الأدب: الرّطانَةُ: لُغةٌ في الرِّطانَةِ[47].

وقد وافق رأي ابن التين في معنى الرطانة ما ذكره علماء المعاجم العربية، وعلماء النحو، فقد جاء في إصلاح المنطق لابن السكت، نقل يعقوب عن الكسائي: الرِّطَانةُ والرَّطَانة: المراطنةُ[48].

إن أصل الرطانة هو الجذر (ر ط ن)، جاء في لسان العرب: "الرطانة، بفتح الراء وكسرها، والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص بها غالبًا

كلام العجم"[49]، و(الرطانة)، بفتح الراء وكسرها، الكلام بالأعجمية، تقول: (رطن) له من باب كتب و(رطانة) أيضًا بالفتح، و(راطنه) أيضًا إذا كلمه بها، و(تراطن) القوم فيما بينهم[50].

خامسًا: ضبط الهمزة من كلمة (وأد)

في الحديث عن المغيرة بن شعبة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله حرم عليكم: عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال"[51].

قوله: (ووأْد البنات)، الوأد مصدر وأدت الوائدة ابنتها تئدها: إذا دفنتها حية، قال ابن التين: بإسكان الهمزة، وضبطها ابن فارس بفتحها، وقال أبو عبيد: كان أحدهم في الجاهلية إذا جاءته البنت يدفنها حية حين تولد، ويقولون: القبر صهر، ونعم الصهر[52].

(وَأَدَ) ابْنَتَهُ دَفْنَهَا حَيَّةً وَأْدًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، هكذا في الصحاح، وفي التهذيب والمحكم: وَأَدَ الموءودة يئدها وأدًا: دفنها في القبر، وزاد في الأساس: وأثقلها بالتراب وهي (حية)، وهو وائد، وهي وئيد ووئيدة وموؤدة، قال المفسرون: كان الرجل في الجاهلية إذا ولدت له بنت دفنها حين تضعها والدتها حية[53].

وقد يكون مفيدًا أن نشير إلى أن كتب اللغة والغريب لم تذكر سبب الخلاف في ضبط الكلمة هل هي بتسكين أم بفتح الهمزة، غير أن الغالب أنها من تعدد لغات العرب القديمة أي لهجاتهم، وقد يقف ثقل الهمزة المتوسطة وراء ذلك.

سادسًا: ضبط الحاء من كلمة (الحلق)

قال ابن التين: الحَلَق، بفتح الحاء واللام: جمع حلْقة، مثل تمْرة وتمر، وفي (المحكم): الحلقة: كل شيء استدار كحلقة الحديد والفضة والذهب، وكذلك هو من الناس، والجمع حلاق على الغالب، وحلق على النادر، كهضبة وهضب، والحلق عند سيبويه اسم للجمع وليس بجمع، لأن "فعلة" ليست مما يكسر على فعل، ونظير هذا ما حكاه من قولهم: فلكة وفلك، وقد حكى

سيبويه في الحلَقة فتح اللام، وأنكرها ابن السكيت وغيره، فعلى هذه الحكاية فإن حلق: جمع حلقة، وليس حينئذ اسم جمع، كما كان ذلك في حلق الذي هو اسم لجمع حلقة، ولم يحمل سيبويه حلقًا إلا على أنه جمع حلقة بسكون اللام، وإن كان قد حكى حلقة بفتحها، وقال اللحياني: حلقة الباب وحلقته بإسكان اللام وفتحها، وقال كراع: حلْقة القوم، وحَلَقة، والجمع: حِلق وحُلق وحِلاق[54]، وحكى الأموي: حلقة القوم، بالكسر، قال: وهي لغة بني الحارث بن كعب، وجمع الحلقة حلق وحلاق، فأما حلق فهو بابه، وأما حلق فإنه اسم لجمع حلقة كما كان اسمًا لجمع حلقة، وأما حلاق فنادر لأن فعالًا ليس مما يغلب على جمع فعلة[55]، وَقَالَت الْأَنْصَار نَحن أهل الْحلقَة قَالَ أَبُو عبيد الْحلقَة اسْم لجمع السِّلَاح والدروع وَمَا أشبههَا وَالْحَلقَة أَيْضًا حَلقَة الْقَوْم وحلقة الْبَاب كُله بالتسكين قَالَ أَبُو عَمْرو وَلَيْسَ فِي الْكَلَام حَلقَة بِفَتْح اللَّام إِلَّا الَّذين يحلقون الشّعْر وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي الْحلق بِفَتْح اللَّام[56].

وجاء في لسان العرب لابن منظور: قال الليث: الحلَقة بالتخفيف، ومنهم من يقول: حلْقة، وقال الأصمعي: حلْقة من الناس ومن حديد، والجمع حِلق مثل بدرة وبدر وقصعة وقصع؛ وقال أبو عبيد: أختار في حلَقة الحديد فتح اللام ويجوز الجزم، وأختار في حلْقة القوم الجزم ويجوز التثقيل؛ وقال أبو العباس: أختار في حلقة الحديد وحلقة الناس التخفيف، ويجوز فيهما التثقيل، والجمع عنده حِلق؛ وقال ابن السكيت: هي حلَقة الباب وحلْقة القوم، والجمع حلق وحلاق، وحكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء: حَلَقة في الواحد، بالتحريك، والجمع حِلق وحلقات؛ وقال ثعلب: كلهم يجيزه على ضعفه[57].

سابعًا: الجمع بين ضبط المفردات وشرح الغريب في كلمة (الْمُزْعَة)

جمع ابن التين بين ضبط المفردات، وشرح الغريب، من ذلك ما جاء في صحيح البخاري في باب: (من سأل الناس تكثرًا)[58]، قال: الْمُزْعَةُ: القطعة من اللحم، بضم الميم، ويقال: بكسرها[59]، قاله ابن فارس[60]، قال أبو الحسن: والذي أحفظه عن المحدثين الضم[61]، بفتح الميم والزاي[62].

وذكر الجوهري أن الْمُزْعَة بالضم: قطعة لحم، يقال: ما عليه مزعة لحم، وما في الإناء مزعة من الماء، أي جرعة، والمِزعة، بالكسر، من الريش والقطن مثل المزقة من الخرق[63].

وفي باب الميم والزاي وما يثلثهما، ذكر ابن فارس (مزع) الميم والزاي والعين أصل صحيح يدل على قطع وتقطع، والقطعة من اللحم مزعة، وقد تكسر الميم، والمزعة: الجرعة في الإناء من الماء، وفلان يتمزع من الغيظ، أي يكاد يتقطع، ومنه مزع الظبي مزعًا: أسرع، كأنه ينقد من شدة عدوه، وقد يقال للفرس[64].

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن (المِزْعة) بالكسر لغة في (الْمُزْعَةُ) بالضم، قال نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: 573هـ): "[المِزْعة]: لغةٌ في المُزْعَة"[65]، وقال الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت: 650 هـ): "والمِزْعَةُ، بالكسر: قِطْعَةٌ من لَحْم، وما في الإناءِ مِزْعَةٌ من الماءِ، أي جُرْعَةٌ، لغة في المُزْعَة، بالضم، بالمَعْنَيين"[66].

ثامنًا: ضبط اللام في كلمة (ثلطت)

جاء لفظ (فثلطت) في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أكلت حتى إذا امتدت خاصرتاها استقبلت عين الشمس، فثلَطت وبالت، ورتعت... الحديث"[67] بفتح الثاء المثلثة أي: ألقت السرقين، وقال ابن التين: ثلطت، ضبطه بعضهم بفتح اللام وبعضهم بكسرها، وفي (المحكم): ثلط الثور والبعير والصبي، يثلط ثلطًا: سلح سلحًا رقيقًا[68].

(ثلط): الثاء واللام والطاء كلمة واحدة، وهو ثلْط البعير والبقرة[69]، وهذا الذي وجه به الإمام ابن التين هو ما تأكد لدى القدامى، جاء في مشارق الأنوار: "(ث ل ط): قَوْله: ثَلَطَتْ وبالت بِفَتْح اللَّام وَكسرهَا أَي سلحت، والثلط بِسُكُون اللَّام الرجيع الْخَفِيف"[70].

والثلط: هو سلح الفيل ونحوه من كل شيء إذا كان رقيقًا، وثلط الثور والبعير والصبي يثلط ثلطًا: سلح سلحًا رقيقًا، وقيل إذا ألقاه سهلًا رقيقًا، وربما استعمل للإنسان أيضًا[71]، وفي الصحاح: إذا ألقى بعره رقيقًا، قال أبو منصور: يقال للإنسان إذا رق هو يثلط ثلطًا[72].

تاسعًا: ضبط كلمة (تقر)

وفي باب الأدم من كتاب الأطعمة جاءت كلمة (تقر) في قوله: "أَنْ تَقَرَّ تَحْتَ زَوْجِهَا"[73]، حيث جوز فيها ابن التين أوجهًا، قال: يصحّ أن يكون أصله من وقر فتكون الرّاء مخفّفة والقاف مكسورة، يقال: وَقَرْتُ أَقِرُّ وقرًا، أي: جلست مستقرًّا، والمحذوف فاء الفعل، قال: ويصحّ أن تكون القاف مفتوحة -يعني مع تشديد الرّاء- من قولهم: قررت بالمكان أقرّ، يقال: بفتح القاف ويجوز بكسرها من قر يقر، والثّالث وتقرّ، بفتح وتشديد الرّاء، أي: تدوم[74].

وجدير بالذكر أن كلمة (قر) مضارعها فيه الفتح والكسر من باب ضرب وعلم، ذكرهما ابن القطاع، وقال ابن سيده: والأولى أعلى، وهي مثلثة القاف، ذكر اللحياني الضم والكسر في نوادره، وحكى ابن القطاع فيها التثليث[75].

عاشرًا: ضبط الراء في كلمة (أرني)

أخرج البخاري حديثًا عن جابر بن عبد الله في كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، جاء فيه: "أَرِنِي إِزَارِي"[76]، وقد ضبط ابن التين الفعل (أرني) في قوله: (أَرِنِي إِزَارِي)، بإسكان الراء وبكسرها، قال: والكسر أحسن عند بعض أهل اللغة، لأن معناه: أعطني، وليس معناه من الرؤية، وإنما قال: ناولني إزاري، ووقع في (شرح ابن بطال): إزاري إزاري، مكررًا، ومعناه صحيح إن ساعدته الرواية[77]، وقد قُرِئ بهما، وفي رواية عبد الرزاق: إزاري إزاري، بالتكرار[78].

المبحث الثالث: الآراء النحوية للإمام ابن التين الصفاقسي

تنوعت الآراء النحوية للإمام ابن التين خلال شرحه للأحاديث أو تعليقه عليها، وقد توزعت هذه الآراء على الكثير من الأبواب النحوية، ومن هذه المسائل:

أولًا: العطف على الضمير المتصل المرفوع

جاء في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم " صَعِدَ أُحُدًا، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ... الحديث"[79]، قال ابن التين: إنما رفع أبو بكر عطفًا على الضمير المرفوع الذي في

صعد، وهو جائز اتفاقًا لوجود الحائل وهو قوله: أحدًا، وهو بخلاف الحديث اللاحق: " كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ"[80]، قال فيه ابن التين: "الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده، حتى قال بعضهم إنه قبيح"[81]، وقد روى ابن حجر (ذَهَبْتُ أنا وَأبو بَكْرٍ وَعُمَرُ) بتأكيد المرفوعِ المتّصل بالمنفصل؛ ليصحّ العطف عليه، ووقع في "صحيح البخاري" بلا تأكيد ما عدا رواية الأصيليّ، ففيها بالتأكيد.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وهي مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: "قُمْتُ وزيدٌ"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله، قال تعالى:﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم 6، 7] فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في: {اسْتَوَى} والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق؛ فدل على جوازه، وقال الشاعر[82]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملَا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أَقْبَلَتْ" وقال الآخر[83]:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا

فعطف "وأبٌ" على الضمير المرفوع في "يَكُنْ" فدل على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به؛ فإن كان مقدرًا فيه نحو

"قام وزيدٌ" فكأنه قد عَطَفَ اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو "قمت وزيدٌ" فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[84].

ولابن مالك في شرح التسهيل رأي آخر، وهو جواز العطف في الكلام على قلة، واستشهد على ذلك بما جاء في الكلام من قولهم: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، وفي قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، هكذا ثبت ضبطها في صحيح البخاري[85].

ويبدو أن ابن التين يتبنى مذهب البصريين الذين يقولون بجواز العطف بشرط التأكيد والفصل، خلافًا للكوفيين الذين لا يشترطون التأكيد والفصل لجواز العطف[86].

وقد رد ابن حجر على موقف النحاة في جواز العطف وعدمه بأن هذا الحديث لم تتّفق الرواة على لفظه، فقد جاء في مناقب عمر بلفظ: "ذهبت أنا وأبو بكر وعمر"، فعطف مع التأكيد مع اتّحاد المخرج، فدلّ على أنه من تصرّف الرواة[87].

ثانيًا: نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به

أخرج البخاري عن أبي الأسود قوله: "قَدِمْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا " الحديث[88]، كذا ضبطت كلمة "أثني" في جميع الأصول، قال ابن التين: "والصواب الرفع، وفي نصبه بعد عن اللسان"، ووجّهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول، و(خيرًا) مقام المفعول الثاني، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه"[89].

هذه المسألة تأتي تحت عنوان نصب المفعول به بعد الفعل المبنيّ للمجهول في قولهم: "فأُثنِيَ على صاحبها خيرًا"، قال ابن الملقن: "كذا هو في أصل الدِّمياطي: (خيرًا) في الموضعين، (ثم

مُرَّ بثالثةٍ فأُثني على صاحبها شرًّا)، بالألف في الثلاثة، وهو أصحُّ إذا قرئ (فأَثنَى) بفتح الألف، وقال ابن التين: قوله: (خيرًا) صوابه: خيرٌ، قال: وكذلك هو في بعض الروايات، وشرٌّ مثله، وكأنه أراد إذا قرئ مبنيًّا، قال: وفي نصبه بُعدٌ في اللسان"[90].

وقد ورَدت روايتان في هذا الحديث: الأولى بنصب (خيرًا)، والثانية برفعه، وتخريجُ ذلك: أن يكون عاملُ النصب مبنيًّا للفاعل، فتُنصب (خيرًا) على المفعولية، وأما عاملُ الرفع فمبنيٌّ للمفعول، فتنوبُ (خير) عن الفاعل، غير أن رواية البخاري جاءت فيها الكلمةُ (خيرًا) منصوبةً مع كون العامل مبنيًّا للمفعول، ويمكن تخريجُ ذلك -على بُعد- بأن يكون (خيرًا) حالًا من القول، ويكون تقدير المحذوف: (فأُثني القولُ حالَ كونِه خيرًا)، وهذا قد يفصحُ عن قول ابن التين: "وفي نصبه بُعدٌ في اللسان".

إن النائب عن الفاعل هو الذي يقوم مَقَامه عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له، وهو خمسةُ أنواع: المفعولُ به، والمصدرُ، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكان، والجارُ والمجرور، وأولاها بالإقامة المفعولُ به؛ لأنَّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلاف غيره؛ ولأنَّه لا يقوم غيرُه مَقَامَ الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به، إذ يُقامُ وجوبًا إذا حضر مع حضور غيره، ولأنَّ غيرَه لا يقوم مَقَامَ الفاعل إلا مع تصييره مفعولًا به مجازًا[91].

والحق أن يقال ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب، وإذا كان المصدر هو المهم أنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب، قال الرضي: "والأولى أن يقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة"[92].

وإيضاح هذا الأمر أن المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور، أو ظرف، دون أن يعنيه ما وراء ذلك فيقتصر عليه، فيقول مثلًا: جلس في الدار، واقتتل يوم الخميس، قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 68]، فإن المهم هو

المجرور، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: 48]، وقوله: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: 36]، ونحوه: {اجتُمع يوم الخميس}، إذا لم يعنك من اجتمع.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن ابن التين قد أدرك أن من المختلف في إقامته مقام الفاعل المجرور بحرف جر غير زائد نحو: مُرَّ زيد بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني الفعل للمفعول أقيم مقامه، فهو في موضع رفع كالمجرور بمن الزائدة سواء، إلا أنه لا يتبع على الموضع، كما لا يتبع إذا كان في محل نصب. [93]

ثالثًا: لزوم الأسماء الستة الألف

جاء في حديث أنس في مقتل أبي جهل الذي ضربه ابنا عفراء، قال ابن مسعود: أأنت أبو جهل؟[94] وفي رواية للبخاري: أنت أبا جهل؟[95]، قال ابن حجر: قوله: أبا جهل للأكثر، وقد أثبت المستملي (-376هـ/986م)[96] وحده "أبو جهل"، وبهذا اللفظ رواه ابن خزيمة ونسبه إلى إصلاح بعض الرواة، والأول هو المعتمد، ووجه رواية "أبا جهل" عدة توجيهات، من بينها: الحمل على من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، وقيل إن النصب بإضمار (أعني)، وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت[97].

وقد وُجِّهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يُثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة؛ قال الجامع: اللغة المشهورة في الأسماء الستّة أن تُعرب بالواو رفعًا، نحو "هذا أبوك"، وبالألف نصبًا، نحو "رأيت أباك"، وبالياء جرًّا، نحو "مررت بأبيك"، ويجوز إعرابها بالنقص، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررتُ بأبٍ، ويجوز أيضًا إعرابها إعراب المقصور بالألف مطلقًا، نحو: هذا أبا محمد، ورأيت أبا محمد، ومررتُ بأبا محمد، قال: وقيل: هو منصوب بإضمار "أعني"، قال الداوديّ: كأن ابن مسعود تعمَّد اللحن؛ لِيُغيظ أبا جهل؛ كالمصغِّر له، وما أبعد ما قال، وقيل: إن قوله: "أنت" مبتدأ محذوف الخبر، وقوله: "أبا جهل" مُنَادى محذوف الأداة، والتقدير: أنت المقتول يا أبا جهل، وخاطبه بذلك مُقَرِّعًا له، ومتشفِّيًا منه؛ لأنه كان يؤذيه بمكة أشدّ الأذى[98].

ويستفاد من رأي ابن التين أنه يتفق مع اللغة التي تثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، ولذا نجده يبرر أن النصب بإضمار أعني ليس موضعه هذا الحديث، وهذا الإضمار مشروط بتعدد النعوت، وهذا يؤكد من ناحية أخرى إدراكه للغات في إعراب الأسماء الستة، وأنها من المسائل الخلافية في النحو العربي بين البصريين والكوفيين، وهل هي معربة من مكان واحد أو من مكانيين، وأن ما أيده ابن التين هو لغة لبعض العرب، يقولون: هذا أَبَاك، ورأيت أبَاكَ، ومررت بأبَاكَ -بالألف في الرفع والنصب والجر- فيجعلونه اسمًا مقصورًا[99].

رابعًا: التوجيه الإعرابي عند ابن التين الصفاقسي

في الحديث: سَمِعَ ابْن عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ -رضي الله عنهم- دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَ: يَا بُنَيَّةِ لاَ يَغُرَّنَّكِ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِيَّاهَا، يُرِيدُ عَائِشَةَ فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَتَبَسَّمَ [100].

في قوله صلى الله عليه وسلم: (أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، هو بفتح النون من (حسنها)؛ لأنه مفعول من أجله، و(حب) فاعل، تقديره: أعجبها حب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إياها؛ لأجل حسنها، وقيل: إنه مرفوع كالحب، مثل: أعجبني زيد حلمه عقله علمه، وهو غير صحيح؛ لأن أعجبني زيد حلمه عقله هو بدل اشتمال فزيد مرفوع، والمبدل منه مرفوع مثله، والضمير هنا الذي مع (أعجبها) منصوب، لا يصح بدل الحسن منه ولا الحب؛ لأنهما لا يعقلان فيصح أن يتعجبا، ولا يبدل الحب من الحسن إلا في بدل الغلط، وهو ليس في القرآن ولا في الكلام الفصيح، نبه عليه ابن التين[101].

وقد وجه ابن التين هذه المسألة توجيهين: **الأول:** أن كلمة حب فاعل، وحسنها بالنصب مفعول لأجله، والتقدير: أعجبها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها من أجل حسنها، قال: والضمير الذي يلي أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب، **أما الرأي الثاني**: فقال ابن التين: يقرأ: حسنُها بالضم؛ لأنه فاعل و(حب) بالنصب؛ لأنه مفعول من أجله، أي: أعجبها حسنها لأجل حب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إياها [102].

وهذا ما أشار إليه السهيلي في نتائج الفكر؛ حيث قاس هذا الحديث على قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: 217]، ففي هذه الآية دليل على أن ما وقع به الفعل -أو فيه- فإنه مشتمل عليه كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركة له أو صفة فيه، ولذلك أضيف المصدر إلى المفعول كما يضاف إلى الفاعل، وأخبر (به) عما لم يسم فاعله، وبني بناء فاعل في نحو قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: 7] في أحد الأقوال.

وإذا ثبت هذا صح البدل في قول عمر لحفصة: "لا يغرنَّك هذه التي أعجبها حسنها، حبُّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إياها"، فحب بدل من (هذه)، وإن لم يكن فعلًا لها، وإنما هو واقع بها، كما أن القتال بدل من الشهر، فإن لم يكن فعلًا له، وإنما هو واقع فيه[103].

خامسًا: القول في نعم وبئس

وفي قول عمر: "نِعْمَ الْبِدْعَةُ هِيَ، وَالَّتِي تَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي تَقُومُونَ"[104]، كذا في رواية أبي الحسن (نعم)، ووجهه أنها تقدمت مؤنثًا، وهي كلمة تجمع المحاسن كلها كضده في بئس، قال ابن التين: وقع في بعض النسخ: بالهاء وهو الصواب على أصول الكوفيين، وإنما يكون عند البصريين بالتاء ممدودًا نعمت؛ لأن نعم عندهم فعل فلا يتصل به إلا تاء التأنيث دون هائه[105].

إن رأي ابن التين في (نعم) يشير إلى الخلاف النحوي في (نعم وبئس) هل هما اسمان أو فعلان؟ ويؤكد ترجيحه لرأي البصريين الذين يرون أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان، ومن أدلتهم أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف، تتصل بهما، كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة، وبئست الجارية[106].

وقد يكون مفيدًا أن نقول إن هذه التاء تقلب هاء في الوقف، وقد انتقلت حالة الوقف إلى الوصل في بعض اللهجات العربية القديمة؛ فقد روى لنا الفراء أن الوقف على هاء التأنيث في الوصل لغة، يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب: "أجمع النحاة على أن

ما فيه تاء التأنيث، يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء، على اللغة الفصحى، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف[107].

سادسًا: التناوب بين معاني الأدوات

وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي"[108]، قال الداودي: يستفاد منه مجيء "ثمّ" للمقارنة، ومنعه بعض النحاة فقال: لا تأتي إلَّا للتراخي، وتعقبه ابن التين فقال: ما علمت أن أحدًا قال إن "ثمّ" للمقارنة، وإنّما هي للترتيب بالمهلة[109]، وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة؛ لأن الإبلاء يكون بعد الخلق أو الخلف، وقال بعضهم: لعل الداودي أراد بالمقارنة العاقبة فيتجه بعض اتجاه، قلت: آفة التصرف من الفهم السقيم، فهل المعاقبة إلا المقارنة، قلت: قد جوز بعض النحاة مجيء ثم بمعنى الواو[110].

والمهلة في كلام ابن التين هي المقصود بالتراخي في كلام النحاة، فإذا قلت: أقبل محمد ثم خالد، كان المعنى أنه أقبل محمد أولًا وبعده بمهلة أقبل خالد[111].

إن رأي ابن التين الذي يقول إن (ثم) تكون للترتيب بالمهلة، يتفق مع ما ذكره سيبويه، بقوله: "مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأةٍ، فالمرورُ ههنا مُرورانِ، وجَعلَتْ (ثُمّ) الأوّلَ مبدوءًا به وأَشركتْ بينهما في الجرّ"[112].

وفي رواية للحديث السابق يشير ابن التين إلى معاني الأدوات والتناوب في هاتيك المعاني، فقد أشار إلى الحديث: "ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي»، قَالَ عَبْدُاللهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا، قال ابن التين: قوله: (فبقيت حتى ذكر) يقول إلى زمن طويل، فيحتمل أي: إلى ذكره؛ لأن (حتى) بمعنى (إلى أن)"[113].

وفي قوله: "الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا"، أي: من الذنوب دون الكبائر كما في قوله: "الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا "، قال ابن التين: قوله: العمرة إلى العمرة يحتمل أن تكون

"إلى" بمعنى "مع" فيكون التقدير: العمرة مع العمرة كفارة لما بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 2]، و﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 25، الصف: 41][114].

جدير بالذكر هنا أن نؤكد على أن ابن التين يدرك تناوب معاني الأدوات على حد تعبير السيوطي، أو تناوب معاني حروف الجر، فتأتي حتى بمعنى إلى أن، وتأتي إلى بمعنى مع كما في الآيات التي ذكرها استشهادًا على رأيه، وإن كان في بعضها خلاف بين النحاة على هذه المعاني، وهذا مشروط بمجموعة القرائن، والسياق الذي وردت فيه الآية.

سابعًا: تأنيث الفعل مع الفاعل حقيقي التأنيث

جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً"[115]، ففي قولها: "جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً"، قال ابن التين: التقدير: جلس جماعة إحدى عشرة امرأة، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: 30]، أي كان حق الفعل أن يؤنث لأن الفاعل حقيقي التأنيث، وفي رواية أبي عوانة: "جَلَسَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً "، وفي روايةٍ: "اجْتَمَعَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً "، وفي بعض نسخ مسلم وفي رواية أبي يعلى: "جَلَسَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً"، قال القرطبي: زيادة النون على لغة "أكلوني البراغيث"، وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية، أي أثبتوا لحوق علامة الجمع والتثنية والتأنيث في الفعل إذا تقدم على الأسماء، واستشهدوا لها بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3]، وحديث: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ"، وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة، وهي أن لا يلحق علامة الجمع أو التثنية أو التأنيث في الفعل، إذا تقدم على الأسماء، وخرّج لها وجوهًا وتقديرات في غالبها نظر، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلًا وصحتها استعمالًا.

وهنا يشير ابن التين إلى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله حقيقي التأنيث غير منفصل عن الفعل، وهذا ما أجمع عليه النحاة القدامى[116]، غير أن ابن التين يشير إلى أمر آخر وهو بعض

الظواهر اللهجية التي سجلها سيبويه وألقت الضوء على بناء الجملة، وهي ظاهرة تطابق الفعل الماضي المقدم مع فاعله في التثنية والجمع، فمن المعروف في كتب النحو العربي أن الفعل الذي تلاه فاعله يأتي بصيغة واحدة قبل الفاعل المفرد والمثنى والجمع، وهذه الصيغة هي صيغة المفرد الغائب، مثل: قال رجل، قال رجلان، قال الرجال، قال نسوة، أما المطابقة الكاملة في العدد والجنس بين الفاعل والفعل فتنسب في كتب النحو العربي إلى بعض اللهجات، ذكر البعض أن المطابقة الكاملة من خصائص لهجة طيئ، وأطلقوا على هذه الخاصية اسم "لغة أكلوني البراغيث"، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[117]، فهذه الظاهرة -إذن- مثلما نجد في بعض اللهجات العربية الحديثة، ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الحديث اليومي عند طيئ، فالواقع أن هذه الظاهرة وجدت في بعض اللهجات القديمة، وفي أبيات من الشعر الجاهلي والإسلامي، وهي مطردة في اللهجات العربية الحديثة[118].

ثامنًا: اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل

جاء في الحديث: "فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟"[119]، وأصله صادقوني -كما وقع في بعض النسخ من رواية بعض رواة الصحيح- فلما أضيف لفظ صادقون إلى ياء المتكلم حذفت النون لأجل الإضافة، فالتقى ساكنان: واو الجمع وياء المتكلم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصار صادقي، وهو اللفظ الذي رجحه ابن التين من جهة قواعد اللغة[120]، قال ابن مالك: "مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل"[121].

وفي هذا الحديث وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس -على حد تعبير النحاة- مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود: "فهل أنتم صادقوني؟ للتنبيه على أصل متروك؛

وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل"[122].

فقوله: "هل أنتم صادقوني؟" كذا في الأصول، وفي بعضها: "صادقي"، وذكره ابن التين باللفظ الأول، وقال: صوابه في العربية الثاني، أصله صادقوني؛ لأن النون تحذف للإضافة فيجتمع حرفا علة سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 22] وقوله - صلى الله عليه وسلم - لورقة بن نوفل: " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟ وهذا إدراك من ابن التين للإعلال، وسوف يأتي الحديث عنه في مبحث القضايا الصرفية[123].

تاسعًا: همزة إن

في رواية البخاري: "إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ؟ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ" [124]، كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: "إن يكن عبد خير"، قال ابن التين السفاقسي: ويصح أن تكون الهمزة، يعني همزة (أن)، مفتوحة بأن يكون منصوبًا بأن، فيكون المعنى ما يبكيه لأجل أن يكون خير عبد، وقال بعضهم: وجوز ابن التين فتحها، يعني: فتح أن، على أنها تعليلية، وقد رأى العيني أن رأي ابن التين فيه نظر؛ لأن التعليل هنا لأجل فراقه، لا على كونه خير عبد بين الدنيا وبين ما عنده[125].

وحكى ابن التين فتح همزة (أن) على جعلها مصدرية؛ أي: علمنا كونك مؤمنًا به، ورده بدخول اللام، وتعقبه في المصابيح بأن اللام إنما تمنع إذا جعلت لام ابتداء على رأي سيبويه ومن تابعه، أما على رأي الفارسي وابن جني وجماعة أنها ليست للابتداء اجتلبت للفرق، فيسوغ الفتح بل يتعين لوجود المقتضى وانتفاء المانع[126].

عاشرًا: النقل عن النحاة واللغويين، وذكر لغات العرب

ينقل ابن التين في شرحه لأحاديث البخاري عن النحاة واللغويين، فقد يذكر النحوي أو اللغوي الذي ينقل عنه مثل نقله عن سيبويه، وابن فارس، والفارسي، والجوهري وغيرهم، وقد ينقل عنهم دون تحديد لأسمائهم فيقول: قال اللغويون، أو ذكر أهل اللغة، أو مما قاله أهل اللغة.. إلخ، ومما نقله عن سيبويه قوله: (فهريق)، بضم الهاء وكسر الراء، على صيغة المجهول، ومعناه: أريق، وهذه رواية أبي ذر، وفي رواية الباقين: (فأهريق عليه)، بزيادة الهمزة في أوله، وقال ابن التين: هذا إنما يصح على ما قاله سيبويه لأنه فعل ماض وهاؤه ساكنة، وأما على الأصل فلا تجتمع الهمزة والهاء في الماضي، قال: ورويناه بفتح الهاء، ولا أعلم لذلك وجها[127].

إن رأي ابن التين هو ما ذكره شارح كتاب سيبويه، فقد ذكر السيرافي ثلاث لغات في "أهراق"، يقال: هراق يهريق هراقة، وأهراق يهريق إهراقة، وأراق يريق إراقة؛ فمن قال: أهراق يهريق، فإن الأصل: أروق يروق، ثم ألقى حركة الواو على الراء، وقلب الواو ألفًا، وعوض لنقل حركة الواو إلى الراء الهاء، ومن قال: هراق يهريق، فإنه أراد به: أراق، فجعل مكان الهمزة هاء، كما قالوا إياك وهيّاك، ومن قال: أراق يريق فهو بمنزلة أقام يقيم[128].

ومن نقْلِه عن بعض اللغويين دون أن يحدد، ما زعمه ابن التين أن بعض اللغويين قال: لا يقال في الشمس إلا كسفت، وفي القمر إلا خسف، وذكر هذا عن عروة بن الزبير أيضًا، وحكى عياض عن بعض أهل اللغة عكسه، وهذا غير جيد، لقوله تعالى: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ [القيامة:8][129].

وفي شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، يقول: وتقول كسفت الشمس وخسف القمر، هذا أجود الكلام، قال الشارح: يقال كسفت الشمس، قال الشاعر[130]:

الشمسُ طالِعَةٌ ليستْ بِكاسِفَةٍ تَبْكِي عليكَ نُجومُ اللَّيْلِ والْقَمَرَا

فالفعل هنا للشمس، وهو متعد؛ لأن المعنى: الشمس طالعة لا ضوء لها، فيكسف النجوم والقمر، ويقال أيضًا: كسف القمر، وكذلك يقال: خسفت الشمس: ذهب ضوؤها وخسفها الله، وخسف القمر وخسفه الله، وعن أبي حاتم: إذا ذهب ضوء بعض الشمس بخفاء بعض جرمها فذلك الكسوف، وعند ابن طريف: كسفت الشمس والقمر والنجوم والوجوه كسوفًا[131].

وفي إسفار الفصيح تقول: (كسفت الشمس) بفتح الكاف والسين، تكسِف بكسر السين كسوفًا فهي كاسفة، إذا أظلمت واسودت وذهب ضوؤها، لحجز القمر بينها وبيننا، و(خَسَف القمر) بفتح الخاء والسين، يخسِف بكسر السين، خسوفًا، فهو خاسف: إذا أظلم أيضًا، وذهب نوره لحجز الأرض بينه وبين الشمس، فلم يصل منها إليه نور يضيء به، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ [القيامة: 8,7] و(هذا أجود الكلام)، يعني أن القمر يقال فيه خسف بالخاء، وأن الشمس يقال فيها: كسفت، والعامة تقولهما جميعًا بالكاف[132]، قال الأزهري: قال صاحب "المصباح": كسفت الشمس -من باب ضَرَبَ- كسوفًا، وكذلك القمر، قاله ابن فارس والأزهري، وقال ابن القوطية: كسف القمر والشمس والوجه: تغيّرن، والأفول: غيبوبة النجم وغيره، قال صاحب "المصباح": أفل الشيء أفلا وأفولًا، من بابي ضرب وقعد[133].

وقال ابن درستويه: كسفت الشمس، وخسف القمر، هذا أجود الكلام؛ فإن فيه لغتين، هذه أجودهما، يقال: كسفت الشمس تكسف كسوفًا، فهي كاسفة، الفعل للشمس، وهو غير متعد إلى مفعول، وماضيه مفتوح، ومستقبله مكسور، ومصدره على فعول، ومعناه: أظلمت الشمس أو اسودت[134].

ومما نقله ابن التين عن أهل اللغة أيضًا ما جاء في معنى (العدل) في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ"، وفي قول الله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95] والعدل: القيمة[135]، وزعم ابن التين أنه على هذا جماعة من أهل اللغة، والعَدل والعِدل لغتان، لا فرق بينهما، بمنزلة: السَّلم والسِّلم[136]، وفي

(المحكم): العدل والعديل والعدل: النظير، والمثل، وقيل: هو المثل وليس بالنظير عينه، والجمع أعدال وعدلاء، وقيل: ضبط ههنا بالفتح عند الأكثرين[137].

أما ذكر ابن التين للغات العرب فيتجلى في قول رسول الله في الحديث: "وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا" قال ابن التين: رويناه بالمد، وعند أبي ذر بالقصر، وهي لغة أهل الحجاز، والمد لأهل نجد[138]، وهذا ما ذكره الجوهري في: [زنى] الزنى يمد ويقصر، فالقصر لأهل الحجاز، قال تعالى: (ولا تقربوا الزنى)، والمد لأهل نجد، قال الفرزدق[139]:

أبا حاضرٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِناؤُه ومَنْ يَشْرَبِ الخُرْطُومَ يصبِحْ مُسَكَّرا

وجعل ابن التين الجزم بلن لغة قليلة حكاها الكسائي، وذلك في شرحه للحديث الذي رواه البخاري لابن عمر كرره ست مرات في ثلاثة مواضع من صحيحه في كتاب التهجد وكتاب فضائل الصحابة وكتاب التعبير فيه: "فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي، فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ... فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ، أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ،، فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ لِي لَمْ تُرَعْ"[140]، أي لم تفزع أو لا خوف عليك بعد هذا، وقوله: (لن ترع بالجزم)، كذا في رواية القابسي، وقال ابن التين: هي لغة قليلة، يعني: الجزم بلن، وقال القزاز: ولا أحفظ له شاهدًا، وفي رواية الأكثرين بلفظ: لن تراع، قال بعضهم: وهو الوجه، قال العيني لن ترع أيضًا الوجه، لأن الجزم بلن لغة حكاها الكسائي، ومعناه: لا تخف[141].

قال السندي: لن تُرَعْ: هكذا بالجزم في نسخ المسند، على إعطاء "لن" حكم "لم"[142]، وقد وقع لكثير من الرواة: (لن ترع) بحرف لن مع الجزم، والذي في الطبعة السلفية هو: (لن تراع)، وفي بعض المواضع: (لم ترع)، والذي في صحيح مسلم هو (لم ترع) لا غير[143].

قال ابن مالك في توجيه النصب بـ(لن): "والوجه فيه: أن يكون سكّن عين (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون المجزوم، فحذف الألف قبله، كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، ويجوز: أن يكون السكون سكون جزم، على لغة من يجزم بلن، وهي لغة حكاها الكسائي"[144].

المبحث الرابع: الآراء الصرفية للإمام ابن التين الصفاقسي

أولًا: الممنوع من الصرف

يشير ابن التين إلى أسباب منع صرف كلمة (حمص)، وذلك بعد حديثه عن ضبط الكلمة بالشكل التام، فقد ذكر أن حِمْص بكسر الحاء وسكون الميم، بلدة معروفة بالشام سميت باسم رجل من العمالقة اسمه حمص بن المهر بن حاف، كما سميت حلب بحلب بن المهر، وكانت حمص في قديم الزمان أشهر من دمشق، وقال الثعلبي دخلها تسعمائة رجل من الصحابة، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة، قال الجواليقي وليست عربية، تذكر وتؤنث، قال البكري ولا يجوز فيها الصرف، كما يجوز في هند لأنه اسم أعجمي، وقال ابن التين يجوز الصرف وعدمه لقلة حروفه وسكون وسطه، قلت: إذا أنثته تمنعه من الصرف لأن فيه حينئذ ثلاث علل التأنيث والعجمة والعلمية، فإذا كان سكون وسطه يقاوم أحد السببين يبقى بسببين أيضًا وبالسببين يمنع من الصرف كما في ماه وجور، ويقال سميت برجل من عاملة هو أول من نزلها، وقال ابن حوقل: هي أصح بلاد الشام تربة وليس فيها عقارب وحيات [(145)].

وفي باب الطِّيبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، في جزء الحديث: "وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ"[(146)]، أشار ابن التين إلى أن كلمة أظفار، أصلها (ظفار) بدون همزة، في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كست أظفار"، كذا في هذه الرواية بضم الكاف وسكون المهملة، وفي كتاب الطيب للمفضل بن سلمة: القسط والكسط والكست ثلاث لغات، وهو من طيب الأعراب، وقال ابن التين: صوابه قسط ظفار، أي بغير همز نسبة إلى ظفار مدينة بساحل البحر يجلب إليها القسط الهندي، وحكي في ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقطام وهو العود الذي يتبخر به[(147)].

ثانيًا: القول في الأبواب الصرفية

ورد في بعض نسخ البخاري: "فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا المَجُوسِيُّ"[148] بتنكير الثياب، ويَنسِج من باب: ضرب يضرِب، ومن باب: نصر ينصُر، قال ابن التين: قرأناه بكسر السين[149].

ومنه كذلك ما جاء في البخاري: "أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُحَمِّرَ أَوْ تُصَفِّرَ فَتَفْتِنَ النَّاسَ"[150]، بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الفاء من فتن يفتن، من باب ضرب يضرب، فتنًا وفتونًا إذا امتحنته، وضبطه ابن التين بضم تاء الخطاب من أفتن، والأصمعي أنكر هذا، وأبو عبيد أجازه، وقال: فتن وافتن بمعنى، وهو قليل، والفتنة اسم وهو في الأصل الامتحان والاختبار، ثم كثر استعمالها بمعنى الإثم والكفر والقتال والإحراق والإزالة والصرف عن الشيء، وقال الكرماني: ويفتن من الفتنة، وفي بعضها من التفتين، قلت: إذا كان من التفتين يكون من باب التفعيل، وماضيه: فتن، بتشديد التاء، وعلى ضبط ابن التين يكون من باب الإفعال وهو الإفتان بكسر الهمزة، وعلى كل حال هو بفتح النون لأنه معطوف على المنصوب بكلمة أن[151].

وفي باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، اختلفوا في ضبط كلمة (الإقران)، بكسر الهمزة من أقرن بين العمرة والحج، وهو أن يحرم بهما بأن يقول: لبيك بعمرة وحجة معًا، وهكذا وقع في رواية أبي ذر، يعني بكسر الهمزة في أوله، قال عياض: وهو خطأ من حيث اللغة، وفي (المطالع): القرن في الحج جمعه بين الحج والعمرة في الإحرام، يقال منه: قرن، ولا يقال: أقرن، قال العيني: روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن القران إلا أن يستأذن أحدكم صاحبه، قال ابن الأثير: ويروى عن الإقران فإذا روى الإقران في كلام الفصيح كيف يقال إنه غلط؟ وكيف يقال منه: قرن، ولا يقال: أقرن؟ فالقران من الثلاثي والإقران من المزيد، من قرَن يقرِن من باب ضرب يضرِب، قاله ابن التين، وفي (المحكم) و (الصحاح) من باب نصَر ينصُر[152].

وما أشار إليه ابن التين يجوز فيه الأمران، ويؤكد أن هذا المصدر يقال فيه: قِرَانٌ، وإِقْرَانٌ: وهو الجمع بيْن الشيئين، وفي الحديث: "أنه عليه السلام نَهى عن القِرَان"، وفي رواية: "عن الإِقْرَان"، وقد قَرَنَ يَقْرِن قِرَانًا، وأقْرن يُقْرِنُ إِقْرَانًا[153].

ثالثًا: القول في إلحاق هاء التأنيث لكلمة (الكف)

ورد في صحيح البخاري: "أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ - أَوْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ - مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ"[154]، كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية الأكثر: (من كف) بلا هاء، وفي بعض النسخ: (من غَرفة واحدة)، قال ابن بطال: من كفة، أي: من حفنة واحدة، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى، ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التأنيث في الكف، قال ابن التين: قوله: (من كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ): قَالَ ابن التين: هو بفتح الكاف، أي: غَرْفة. فاشْتُق ذَلِكَ من اسم الكف، سمَّى الشيء باسم ما كان فيه[155].

قَالَ بعضهم: ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التأنيث في الكف، ولا يبعد أن يكون مُنزلًا منزلة الغَرْفة، فتكون الكَفَّة بمعنى فعلة، أي: كف كفة لما كان يتناولها بكفه، ودخلت الهاء كما تقول: ضربت ضرْبة، وكأنه أشار بقوله: (وقال بعضهم) إلى ابن بطال فإنه قَالَ ذَلِكَ، وقال: أراد غَرْفة واحدة أو حفنة واحدة[156].

جاء في عمدة القاري، قال ابن قُرْقُول: هي بالضم والفتح مثل: غُرفة وغَرفة، أي: ملأ كفَّه من ماء، وقال بعضهم: ومحصل ذلك أن المراد من قوله: (كفة) (فعلة) في أنها تأنيث الكف، قال العيني مرجحًا رأي ابن التين: "هذا محصل غير حاصل، فكيف يكون كفة تأنيث كف، والكف مؤنث؟ والأقرب إلى الصواب ما ذكره ابن التين"[157].

رابعًا: الأوجه المختلفة لضبط المباني الصرفية والاشتقاق

جاء في الحديث:" كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ -أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ- وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَفْعَلُهُ"[158]، في ضبطه لكلمة (مُؤخِره) أو (مؤخرته) وجوه: **الأول:** بضم الميم

وكسر الخاء وهمزة ساكنة، قاله النووي، **والثاني:** بفتح الهمزة وفتح الخاء المشددة، **والثالث:** بإسكان الهمزة وتخفيف الهاء، قال أبو عبيد: يجوز كسر الخاء وفتحها، وأنكر ابن قتيبة الفتح، وقال ابن مكي: لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العير خاصة، وأما في غيرها فلا يقال: إلا بالفتح فقط، وقال الجوهري: مؤخرة الرحل لغة قليلة في (آخرته)، وقال ابن التين: رويناه بفتح الهمزة وتشديد الخاء وفتحها[159].

ومن المفيد أن نقول إن هذا التعدد في ضبط الكلمات من باب تعدد اللغات، قال نشوان الحميري: "[مُؤْخِرَة] الرَّحل: لغة في آخِرَتِه"[160]، قال ابن منظور: "ومؤخرة الرحل ومؤخرته وآخرته وآخره، وهي التي يستند إليها الراكب.... وهي بالهمز والسكون لغة قليلة في آخرته، وقد منع منها بعضهم، ولا يشدد"[161].

وفي قوله: "لَغَط نسوةٌ من الأنصار": اللغط بالتحريك الأصوات المختلفة التي لا تفهم، قال ابن التين ضبطه بعضهم بفتح الغين وبعضهم بكسرها وهو عند أهل اللغة بالفتح [162]، قال الخليل: "لغط: اللَّغَطُ: أصواتٌ مبهمةٌ لا تفهمُ، واللَّغّاطُ يَلْغَطُ بصَوتهِ لَغَطًا ولَغيطًا، ويُلْغِطُ إلغاطًا"[163]، وقال الليث: اللغط: أصوات مبهمة لا تفهم، يقال: سمعت لغط القوم[164]، وقيل: الكلام الذي لا يبين[165].

وفي الحديث: "مثل الجَوْبَة"[166]، بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الباء الموحدة، قال الداودي: أي صارت مستديرة كالحوض المستدير وأحاطت بها المياه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: 13] قال ابن التين: هذا عندي وهم لأن اشتقاق الجابية من جبا العين بكسر الجيم مقصور، وهو ما جمع فيها من الماء؛ فيكون اسم الفَعْلة منه جبْوة، وإنما من باب جاب يجوب إذا قطع، من قوله تعالى: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: 9]، فالعين منه واو فتكون الفعلة منه جوبة كما في الحديث، وقال الجوهري: الجوبة الفرجة من السحاب والجبال، وقال ابن فارس الجوبة كالغائط من الأرض[167].

وفي ضبطه لكلمة (يكف) الواردة في باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف من صحيح البخاري[168]، قال ابن التين: ضبطه بعضهم بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الفاء، وضبطه بعضهم بفتح الياء وضم الكاف وتشديد الفاء، وقيل: بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الفاء من الكفاية، وأصلها يكفي أو لا يكفي، وقيل: هذا لحن، إذ لا موجب لحذف الياء، وقد جزم المهلب بأنه الصواب، وأن الياء سقطت من الكاتب غلطًا، قال العيني: لا ينسب هذا إلى غلط من الكاتب، وإنما سقوط الياء من مثل هذا من غير موجب اكتفاء بالكسرة جاء عن بعض العرب، وفي نسخة صاحب (التلويح): باب الكفن في القميص، ومن كفن بغير قميص، وقال: كذا في نسخة سماعنا، وفي بعض النسخ: باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف، وقال ابن بطال: صوابه يكفي أو لا يكفي بإثبات الياء، ومعناه: طويلًا كان الثوب أو قصيرًا، فإنه يجوز الكفن فيه[169].

وفي قوله: (عالة) أي: فقراء، يقول ابن التين: العالة، جمع عائل، وقيل: العائل الكثير العيال، حكاه الكسائي وليس بمعروف، بل العائل الفقير، وقيل: العيل والعالة الفقر[170].

خامسًا: الإعلال والإبدال

نثر ابن التين في شرحه الكثير من الإشارات التي تؤكد فهمه العميق للإعلال والإبدال، وكذلك إدراكه لأثر الأصوات في الإعلال بالنقل والقلب، وتأثير تجاور الأصوات بعضها في بعض، مما يطلق عليه حديثًا مصطلح المماثلة، ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم: ("مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ ثُدِيِّهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا"[171]، بضم الثاء المثلثة وكسر الدال، كذا في رواية أبي الحسن جمع ثدي، نحو الفلوس والفلس، فعلى هذا أصله: ثدوي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار: ثدي، بضم الدال ثم أبدلت الضمة كسرة لأجل الياء، وقال ابن التين: ويصح نصب الثاء، وفي رواية: ثديهما، بالتثنية وفي (المجمل): الثدي، بالفتح للمرأة والجمع الثدي، يذكر ويؤنث، وفي

(المخصص): والجمع أثدٍ، وقال الجوهري: الثدي للرجل والمرأة، والجمع أثد وثدي، على فعول، وثدي بكسر الثاء[172].

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

تتلخص أبرز نتائج البحث في النقاط الآتية:

1. ينقل ابن التين في شرحه عن علماء اللغة مثل ابن فارس والجوهري وسيبويه والكسائي والفراء وثعلب، ويذكر مذاهب النحاة في بعض القضايا اللغوية.
2. يعدُّ شرح ابن التين أثرًا مكتنزًا بالمادة اللغوية الثرية بفضل حذق مؤلفه للعربية واطلاعه على مذاهب اللغويين وأقوال أهل اللغة، وهو الأمر الذي جعله أبرز شراح البخاري، ينقلون عنه؛ لإثراء مادتهم اللغوية في الرسم والشكل والنحو والإعراب، ويعد ابن التين من المهتمين ببنية اللفظ وضبطه، والنقل عن علماء المعجمات العربية، ويبدو ذلك من خلال شرحه للأحاديث أو نقله أو تعليقه.
3. يكثر لدى ابن التين إشاراته إلى الاختلاف في ضبط المباني المعجمية، وما يترتب عليه من اختلاف في المعنى المعجمي، وكذلك الاختلاف في تصنيفها في أقسام الكلام، من ذلك كلمة (وسط) بتحريك عين الكلمة أو تسكينها، وكلمة (الوحدة) ضبطت بفتح الواو وكسرها، وكلمة (رحبة) بإسكان الحاء وفتحها على مقتضى نقل الجوهري في الصحاح، وكلمة (الفرق) بتسكين الراء وتحريكها.
4. لا يعدُّ الإمام ابن التين ناقلًا بدون تحليل، فيظهر في شرحه خصوصية الرأي، من ذلك رأيه في ضبط كلمة (وأْد) حيث قال ابن التين بإسكان الهمزة، وضبطها ابن فارس بفتحها.
5. يهتم ابن التين بتفسير الغريب اهتمامًا ملحوظًا، من ذلك حديثه عن كلمة (المزعة)، و(ثلطت)، وكلمة (تَقَرَّ)، وكلمة (أرني إزاري) وغيرها.

6. للإمام ابن التين الصفاقسي الكثير من الآراء النحوية في الكثير من المسائل، من ذلك رأيه في العطف على الضمير المتصل المرفوع، فعنده أن الأحسن عند النحاة ألا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده، وأنه لا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، وأن في الأسماء الستة لزوم الألف في الإعراب، وتأنيث الفعل مع الفاعل، واتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل، وأحوال همزة إن، وغيرها من الآراء.
7. لابن التين الكثير من التوجيهات الإعرابية التي راعى فيها السياق، من ذلك توجيهه لإعراب كلمة أعجبها حسنها حب رسول الله، حيث قال: "حسنُها" بالضم؛ لأنه فاعل، و "حبَّ" بالنصب؛ لأنه مفعول من أجله، أي أعجبها حسنها لأجل حب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إياها.
8. يشير ابن التين إلى الخلاف في فعلية نعم وبئس واسميتهما، فيرى أن (نعمت) عند البصريين فعل، فلا يتصل به إلا تاء التأنيث دون هائه، ويتصل بها الهاء وهو الصواب على أصول الكوفيين.
9. يدرك الإمام ابن التين معاني الأدوات، والتناوب بين المعاني باعتبار السياق، فقال: إن "ثُمّ" لا تكون للمقارنة وإنّما هي للترتيب، وما علمت أن أحدًا من النحويين قال: إن (ثم) للمقاربة، إنما قالوا: هي للترتيب بالمهلة، ويرى أن (حتى) تأتي بمعنى (إلى أن) بمعونة السياق الوارد فيه الحديث، ويرى كذلك أن (إلى) تأتي بمعنى (مع).
10. ينقل ابن التين في شرحه لأحاديث البخاري عن النحاة، وقد يذكر النحوي الذي ينقل عنه مثل نقله عن سيبويه، وقد يحدد اللغوي مثل ابن فارس والفارسي والجوهري وغيرهم، وقد ينقل عنهم دون تحديد لأسمائهم فيقول: قال اللغويون، أو ذكر أهل اللغة، أو مما قاله أهل اللغة، أن بعض اللغويين قال... إلخ.

11. يشير الإمام ابن التين إلى لغات العرب خلال شرحه كثيرًا فيذكر لغة أهل الحجاز، ولغة أهل نجد، وأحيانًا يقول: هي لغة عن العرب، أو هي لغة قليلة، أو هي لغة حكاها الكسائي... إلخ.
12. للإمام ابن التين الكثير من الآراء التصريفية، من ذلك إشارته إلى الممنوع من الصرف، ففي الوقت الذي صرف فيه الجواليقي كلمة (حمص)، أجاز فيها ابن التين الصرف وعدمه، وكذلك له الكثير من الآراء في تصنيف الأفعال وفق الأبواب الصرفية، وله توجيهات متعددة في ضبط المباني الصرفية وقضية الاشتقاق، والإعلال والإبدال.

ثانيًا: التوصيات

1. إفراد الإمام ابن التين الصفاقسي (611هـ) بالدرس اللغوي من زواياه المختلفة، فلديه الكثير من الإشارات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية والدلالية.
2. للمهتمين بالمعجم العربي، ينبغي تسليط الضوء على هذا الإمام وجمع شرحه للألفاظ العربية والغريبة وتناولها بدراسة معجمية مستقلة.
3. القيام بدراسات بينية بين علوم اللغة والنحو وشراح الحديث من أمثال ابن التين الصفاقسي، وابن بطال وغيرهما.
4. التنقيب عن مخطوطات هذا الإمام وتحقيقها، لأنها ستكشف لنا عن الكثير من آرائه وإسهاماته القيمة في شتى أنواع المعرفة.

الهوامش والإحالات:

(1) سَفَاقُسُ، بفتح أوّله، وبعد الألف قاف، وآخره سين مهملة: مدينة من نواحي إفريقية جُلّ غلاتها الزيتون، وهي على ضفة الساحل، بينها وبين المهدية ثلاثة أيّام وبين سوسة يومان وبين قابس ثلاثة أيّام، وهي على البحر ذات سور، وبها أسواق كثيرة ومساجد وجامع، والطريق من سفاقس إلى القيروان ثلاثة أيام ومنها إلى المهدية يومان، ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م: 223/3.

(2) محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م: 242/1.

(3) ينظر: شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض في أخبار عياض المقري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، صندوق إحياء التراث الإسلامي، 1360هـ: 350/2. وينظر: محمد الفضيل بن الفاطمي الإدريسي، الشبيهي، الفجر الساطع على الصحيح الجامع، تحقيق: عبد الفتاح الزنيفي، دار الرشد، الرياض، د.ط، د.ت: 43/1. مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ترجمة رقم: 565: 242/1. حسن حسني عبد الوهاب، كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة وإكمال: البشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، بيت الحكمة، قرطاج، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، ترجمة رقم: 56: 300/1. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م، ترجمة رقم: 110: 209/1.

(4) ينظر: محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين: 209/1.

(5) ينظر: محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1988م: 297/2، 298.

(6) إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، 1951م: 653/1.

(7) أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط2، 2000م: 287.

(8) مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: 242/1. عبد الوهاب، كتاب العمر: 300/1.

(9) ينظر: مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار: 297/2-298. عبد الوهاب، كتاب العمر: 300/1، ومحفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين: 276/1.

(10) التنبكتي، نيل الابتهاج: 287.

(11) عبد الوهاب، كتاب العمر: 300/1، 301.

(12) ينظر: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، 1941م: 541/1.

(13) شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض: 350/2.

(14) مخلوف، شجرة النور: 242/1، ومحفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين: 276/1. عبد السلام المباركفوري، سيرة الإمام البخاري (سيد الفقهاء وإمام المحدثين)، نقله إلى العربية وعلق عليه: عبد العليم البستوي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1422هـ: 369/1.

(15) الشبيهي، الفجر الساطع: 43/1.

(16) مقديش، نزهة الأنظار: 298/2.

(17) عبد الوهاب، كتاب العمر: 300/1.

(18) عبد الوهاب، كتاب العمر: 300/1-301.

(19) محمد بن زين العابدين رستم، الجامع الصحيح وعناية الأمة الإسلامية به شرقا وغربا، راجعه: حسن الوركلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2013م: 784.

(20) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ: 73/1، بَابُ الصلاة على النفساء وسنتها، رقم الحديث (332)، وينظر: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت: 315/3، 316.

(21) محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَارِي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ - 1995م: 188/6.

(22) أحمد بن زكريا القزويني الرازي ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ - 1979م: 108/6.

(23) ينظر: مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1399هـ - 1979م، 183/5. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ - 1999م: 338.

(24) عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري، بقلم: أبي محمد عبدالله بن مانع الروقي، دار التدمرية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ - 2007م: 100/1.

(25) البخاري، صحيح البخاري: 58/4، باب السير وحده، رقم الحديث (2998).

(26) هذا الرأي نقله ابن التين عن الصحاح، ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ-1987م: 547/2.

(27) هذا الرأي نقله ابن التين عن معجم مقاييس اللغة، ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 91/6.

(28) العيني، عمدة القاري: 248/14، وينظر: شهاب الدين القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي،دار الكتب، بيروت، ط1، 1996م: 138/5. بدر الدين الدماميني، مصابيح الجامع، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ط1، 2009م: 336/6.

(29) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م: 291/1.

(30) أحمد بن علي ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات عبد العزيز بن عبدالله بن باز، بيروت، د.ط، 1379هـ: 81/10. بدر الدين، الزركشي، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، شرح صحيح البخاري، دراسة وتحقيق: يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، السعودية، د.ط، د.ت: 115/3. الفارابي، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية: 134/1-135.

(31) صحيح البخاري: 110/7، باب الشرب قائماً، حديث رقم (5616).

(32) صحيح البخاري: 59/1، باب غسل الرجل مع امرأته، رقم الحديث (250)، العيني، عمدة القاري: 195/3.

(33) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 134/1.

(34) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن ابن الأنباري، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ - 1987م: 257، 258.

(35) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م: 579/3.

(36) يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م: 245/3. ينظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م: 133.

(37) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ- 1993م: 314/1.

(38) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي شمس الدين، كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، اعتنى به: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار النوادر، سوريا، ط1، 1428هـ-2007م: 400/1.

(39) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 195/3. الجكني، كوثر المعاني: 358/5.

(40) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 306/10.

(41) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 437/3.

(42) سعيد بن محمد المعافري ابن الحداد، كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د. ط،1395هـ- 1975م: 67/3.

(43) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2124/5.

(44) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 1429هـ- 2008م: 325/18.

(45) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت: 413/7.

(46) أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م: 760/2.

(47) إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1424هـ - 2003م: 386/1.

(48) يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423 هـ، 2002م: 88.

(49) ابن منظور، لسان العرب: 181/13.

(50) الرازي، مختار الصحاح: 124.

(51) البخاري، صحيح البخاري: 120/3، باب ما ينهى عن إضاعة المال، حديث رقم (2408).

(52) العيني، عمدة القاري: 247/12.

(53) الفراهيدي، كتاب العين: 97/8، والفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 546/2، والفارابي، معجم ديوان الأدب: 386/1.

(54) العيني، عمدة القاري: 250/4-251.

(55) علي بن إسماعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م: 6/3، 7. ابن منظور، لسان العرب: 63/10.

(56) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، غريب الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405- 1985م: 225/1.

(57) ابن منظور، لسان العرب: 61/10-62.

(58) ينظر: البخاري، صحيح البخاري: 123/2.

(59) ينظر: حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط1، 1409هـ - 1988م: 802/2. ابن الملقن، التوضيح: 496/10. أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي، ابن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ - 1986م: 829/1.

(60) ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، عناية: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، بيروت،2004م، ودار الحديث، القاهرة،1427هـ-2006م: 538/12.

(61) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 569/12.

(62) عبد الواحد بن عمر بن ثابت ابن التين، المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح (جزء من كتاب الصلاة والجنائز والزكاة: من باب كم يقصر الصلاة إلى باب صدقة الفطر على الحر) أطروحة دكتوراه، للباحث: خليفة فرج مفتاح الجراي، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، 2014- 2015م.

(63) الفارابي، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية: 1284/3.

(64) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 318/5. ينظر: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني المرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، د.ت: 198/22.

(65) نشوان بن سعيد الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1420هـ- 1999م: 6286/9.

(66) الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، حققه عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم إسماعيل الأبياري، ومحمد أبو الفضل، مطبعة دار الكتب، القاهرة، د.ط، 1973-1979م: 358/4.

(67) البخاري، صحيح البخاري: 121/2، باب الصدقة، حديث رقم (1465).

(68) العيني، عمدة القاري: 40/9.

(69) ابن فارس، مقاييس اللغة: 386/1.

(70) عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت: 129/1.

(71) ابن دريد، جمهرة اللغة: 426/1.

(72) الفارابي، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية: 1118/3. ابن منظور، لسان العرب: 268/7. جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، الكجراتي، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387هـ- 1967م: 299/1، الفراهيدي، كتاب العين: 411/7.

(73) البخاري، صحيح البخاري: 77/7، حديث رقم (5430).

(74) ابن حجر، فتح الباري، 454/5. الزركشي، التنقيح: 1088/3. ابن فارس، مجمل اللغة: 933/1.

(75) الزَّبيدي، تاج العروس: 392/13.

(76) البخاري، صحيح البخاري: 146/2، باب فضل مكة وبنيانها، حديث رقم (1582).

(77) العيني، عمدة القاري: 215/9.

(78) ابن الملقن، التوضيح: 291/11. الجكني، كوثر المعاني: 154/13.

(79) الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: 246/9.

(80) صحيح البخاري: 9/5، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم الحديث (3677).

(81) ابن حجر، فتح الباري: 38/7-40.

(82) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من بحر الخفيف، ينظر: سيبويه، الكتاب: 379/2. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر، د.ط، 1394هـ - 1974م: 109/2. المقاصد النحوية: 1646/4.

(83) البيت لجرير، وهو من البحر الكامل، ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م: 389/2. أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت: 351/3. خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م: 183/2. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت: 221/3. أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417هـ -1997م: 169/3. محمود بن احمد موسى العيني بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبدالعزيز محمد فاخر، دار السلام، بيروت، ط1، 2010م: 1645/4.

(84) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 2/388-390.

(85) ينظر: إبراهيم ابن موسى الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، المقاصد الشافية، تحقيق: مجموعة محققين، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007م: 5/154. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ - 1954م: 1/32. محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428 هـ: 7/3496، محمد عبدالعزز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001م: 3/215.

(86) ينظر: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، د.ت: 1/301.

(87) محمد بن علي بن آدم بن موسى، مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، دار المغني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ- 2006م: 3/73-74. وينظر: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، دار ابن الجوزي، ط1، 1426- 1436هـ: 38/422.

(88) البخاري، صحيح البخاري: 2/97، باب ثناء الناس على الميت، رقم الحديث (1368).

(89) ابن حجر، فتح الباري: 3/230. الجكني، كوثر المعاني: 12/132.

(90) داود بن سليمان الهويمل، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلَقِّن، إشراف: سليمان يوسف خاطر، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 1438/1437هـ: 92.

(91) الشاطبي، شرح الألفية: 3/5.

(92) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ - 2000م: 2/82.

(93) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 3/1336. وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 2/120-127.

(94) البخاري، صحيح البخاري، 5/74، باب قتل أبي جهل، رقم الحديث (3962). وينظر: ابن حجر، فتح الباري: 7/295.

(95) صحيح البخاري: 74/5.

(96) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 641/1.

(97) ابن حجر، فتح الباري: 295/7.

(98) الإتيوبي، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: 389/31-390.

(99) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، القاهرة، ط1، 1420هـ- 1999م: 58/1. الأنباري، الإنصاف: 17/1، وما بعدها.

(100) البخاري، صحيح البخاري: 156/6، باب تبتغي مرضاة أزواجك، رقم الحديث (4913). وينظر: القسطلاني، إرشاد الساري: 108/8.

(101) ابن الملقن، التوضيح: 95/25.

(102) العيني، عمدة القاري: 182/20، وينظر: ابن الملقن، التوضيح: 434/23.

(103) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 - 1992م: 243/1.

(104) البخاري، صحيح البخاري: 45/3، باب فضل من قام رمضان، رقم الحديث (2010).

(105) ابن الملقن، التوضيح: 554/13، 555.

(106) الأنباري، أسرار العربية: 90/1، وللمزيد من التفصيل ينظر: سيبويه، الكتاب: 178/3. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 141/2. أبو بكر محمد بن السري بن سهل، ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت: 114/1. محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ- 1999م: 292/1. عثمان ابن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د.ت: 247/3. ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت: 141/1. الأنباري، الإنصاف: 89/1. ابن هشام، أوضح المسالك: 239/3. السيوطي، همع الهوامع: 24/3.

(107) محمد بن إبراهيم الحلبي ابن النحاس، شرح المقرب المسمى التعليقة، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، دار الزمان للنشر والتوزيع، المينة المنورة، ط1، 2004م-1424هـ: 484/1. وينظر: ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ- 1954م: 160/1. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ - 1997م: 257، 260.

(108) صحيح البخاري: 7/8، باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به، أو قبلها أو مازحها، رقم الحديث (5993).

(109) ابن الملقن، التوضيح: 291/28.

(110) العيني، عمدة القارئ: 97/22. ابن الملقن، التوضيح: 19/28.

(111) السامرائي، معاني النحو: 237/3.

(112) سيبويه، الكتاب: 438/1.

(113) ابن الملقن، التوضيح: 289/28، 290.

(114) ابن الملقن، التوضيح: 289/28، 290. وينظر: الجكني، كوثر المعاني: 8/14، وللمزيد من تفصيل القول حول تناوب الأدوات ينظر: ابن فرحون، العدة في إعراب العمدة: 482/2، 551/2. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ- 1992م: 386/1. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م: 307/15. محمد تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانين، مكتبة المعارف، ط1، 1398هـ- 1978م: 181/1. عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م: 249/1. الحميرى، شمس العلوم: 304/1.

(115) البخاري، صحيح البخاري،27/7، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم الحديث (5189)، وصحيح مسلم: 1896/4، باب ذكر حديث أم زرع، رقم الحديث (2448). وينظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط1، 1423 هـ - 2002 م: 395/9.

(116) ابن هشام، أوضح المسالك: 89/2.

(117) سيبويه، الكتاب: 40/2.

(118) محمود فهمي حجازى، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1994م: 232، 233.

(119) البخاري، صحيح البخاري: 99/4، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين، هل يعفى عنهم، رقم الحديث (3169).

(120) ابن حجر، فتح الباري: 245/10. العيني، عمدة القاري: 290/21.

(121) أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية: ط1، 1405هـ: 178. القسطلاني، إرشاد الساري: 413/8. ابن حجر، فتح الباري: 245/10.

(122) الأشموني، شرح الأشمونى: 107/1-108. الصبان، حاشية الصبان: 185/1، وعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد، حَقّقه وَقَدم لَه: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بيروت، د.ط، 1414هـ- 1994م: 65/3. ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 178/1.

(123) ابن الملقن، التوضيح: 561/27.

(124) البخاري، صحيح البخاري: 100/1، باب الخوخة والممر في المسجد، حديث رقم (466).

(125) العيني، عمدة القاري: 244/4.

(126) محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1424هـ- 2003م: 644/1. وينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 120/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 6/3. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، ط28، 1414هـ-1993م: 313/2. ابن السراج، الأصول في النحو: 267/1.

(127) العيني، عمدة القاري: 129/3.

(128) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 184/1.

(129) ينظر: العيني، عمدة القاري: 185/4، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1429هـ-2008م: 315/5.

(130) ينظر: ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط1، 1409هـ-1988م: 289.

(131) العيني، عمدة القاري: 185/4.

(132) ينظر: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ: 922/2.

(133) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، 1393-1414هـ: 13/3.

(134) ينظر: عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ-1998م: 514.

(135) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: 263/1.

(136) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م: 146/1.

(137) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 312/9، وينظر: العيني، عمدة القاري: 270/8.

(138) العيني، عمدة القاري: 287/8، وينظر: القسطلاني، إرشاد الساري: 23/3. وينظر: أبو علي القالي إسماعيل ابن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1419هـ-1999م: 288/1. علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل»، المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م: 191/1.

(139) الفارابي، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية: 2368/6.

(140) البخاري، صحيح البخاري: 49/2، فضل قيام الليل، حديث رقم (1121).

(141) ابن حجر، فتح الباري: 7/3. العيني، عمدة القاري: 236/16.

(142) أحمد بن محمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ-2001م: 407/10.

(143) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط1، 2014م: 688/17.

(144) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 217. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001م: 1229/3. السيوطي، همع الهوامع: 368/2.

(145) العيني، عمدة القاري: 83/1.

(146) البخاري، صحيح البخاري: 69/1، باب: الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض، رقم الحديث 313.

(147) القسطلاني، إرشاد الساري: 353/1.

(148) البخاري، صحيح البخاري: 81/1، باب الصلاة في الجبة الشامية.

(149) العيني، عمدة القاري: 69/4.

(150) البخاري، صحيح البخاري: 96/1، باب بنيان المسجد.

(151) العيني، عمدة القاري: 205/4.

(152) نفسه: 195/9.

(153) ينظر: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي ابن المبرد، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1411هـ-1991م: 394/2.

(154) البخاري، صحيح البخاري: 49/1، باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، رقم الحديث (191).

(155) ينظر: ابن الملقن، التوضيح: 313/4.

(156) ينظر: نفسه: 313/4.

(157) العيني، عمدة القاري: 80/3.

(158) البخاري، صحيح البخاري: 107/1، باب الصلاة إلى الراحلة، والبعير والشجر والرحل، رقم الحديث (507).

(159) العيني، عمدة القاري: 287/4.

(160) نشوان الحميرى، شمس العلوم: 202/1.

(161) ابن منظور، لسان العرب: 12/4.

(162) العيني، عمدة القاري: 223/6.

(163) الفراهيدي، العين: 387/4.

(164) الأزهري، تهذيب اللغة: 82/8.

(165) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 453/5.

(166) البخاري، صحيح البخاري: 12/2، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، رقم الحديث (933).

(167) العيني، عمدة القاري: 238/6، وينظر: ابن منظور، لسان العرب: 129/14.

(168) البخاري، صحيح البخاري: 76/2، والعيني، عمدة القاري: 53/8.

(169) العيني، عمدة القاري: 53/8.

(170) العيني، عمدة القاري: 89/8.

(171) البخاري، صحيح البخاري: 115/2، باب مثل المتصدق والبخيل، رقم الحديث (1443).

(172) أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ 1996م: 155/1. الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية: 2291/6.